مدخل تحليلى لأزمة البحث العلمى فى مصر

(دراسة حالة فى مجال البحوث الإرشادية الزراعية)

أ.د/ يحيى على زهران

أستاذ الإرشاد المتفرغ

كلية الزراعة جامعة المنصورة

العنوان وملاحظات أساسية:

أ- العنوان:

توقفت كثيرًا أمام اختيار عنوان لهذه الورقة البحثية. وطاردتنى البدائل قرابة ثلاثة أسابيع كاملة وأنا أضع مكوناتها وعناصرها الأساسية. فى البداية عنونتها برؤية نقدية لحصاد الطاقة البحثية فى مجال الإرشاد الزراعى. وبعد أن استقرت مكوناتها الثلاثة: سمات الإنتاج البحثى الإرشادى، ومحددات الإنتاج البحثى الإرشادى، ثم محاور الإصلاح التى أراها لتجاوز الوضع الحالى، رأيت أن الورقة قد تشكلت فى بنيان أقرب إلى مدخل لتحليل جودة الإنتاج البحثى الإرشادى فأتخذته كعنوان بديل للورقة. وعندما بدأت أضع تفاصيل كل مكون محددًا عناصر فرعية للملامح والسمات، ثم للمحددات والمشكلات التى تؤثر على هذا الإنتاج، أدركت كم نحن أما وضع لا يمكن وصفه بأقل من أنه مأزق أو أزمة تواجه المشتغلين والمنشغلين بالبحث العلمى الإرشادى فى مصر.

وهكذا بدأت أستشير زملائى وتلامذتى فى العنوان اللائق بهذه الورقة والمعبر عنها هيكلا ومضمونًا، وانتهى بى الحال إلى الاستقرار على عنوان صادم ليحتل صدر البحث ويعلو هامته مستثيرًا الرأى العام العلمى الإرشادى الزراعى للتوقف والنظر قبل التهيؤ والتحرك للإصلاح.

ب- ملاحظات ضرورية:

قبل أن أشير إلى مكونات وعناصر الورقة البحثية الحالية أود أن أورد عددًا من الملاحظات الضرورية والهامة التى تضع هذه الورقة ضمن سياق الجهد العام الذى تسلكه الدولة بوزاراتها ومؤسساتها المختلفة نحو الجودة الشاملة للإدارة والإنتاج والخدمات.

- **الملاحظة الأولى:**

أن السمات والملامح التى ستأتى على ذكرها الورقة البحثية حين تناولها لسمات الإنتاج البحثى الإرشادى، ليست بدعًا أو استثناءً من المستوى العام الذى يميز الإنتاج البحثى الزراعى بل ومعظم الإنتاج البحثى الوطنى بعامة. وعلى ذلك فإن للجمعية العلمية للإرشاد الزراعى وللجهود التى سبقتها بجامعة المنصورة أو تلتها فى مجال ترشيد البحوث الزراعية ومعوقات استخدامها نظريًا وتطبيقيًا ومنها هذه الورقة شرف الاقتحام وممارسة النقد الذاتى بأوسع معانيه ومجالاته.

- **الملاحظة الثانية:**

أن الإنتاج البحثى الإرشادى حين ينسب وينتسب إلى الباحثين الإرشاديين بالجامعات ومراكز البحوث الزراعية، لا يعنى تطوعنا بدخول قفص الاتهام الاجتماعى لتقصيرنا فى أداء

مهام وطنية علمية بل ينبغى وبوضوح الإشارة إلى المسئولية الجماعية عن المستوى الراهن للبحث الإرشادى الزراعى أو لغيره من مجالات البحث العلمى، بداية من احترام المجتمع للعلم كقيمة وانتهاءً باستجابة الدولة لمطالب العلماء والباحثين، والدفاع عن مسيرة الإنتاج والبحث العلمى ضد العوامل التنظيمية الداخلية وغير الداخلية والتى لا تضع اعتبارًا لطبيعة البحث العلمى وحساسيته المهنية واحتياجاته الضرورية.

- **الملاحظة الثالثة:**

أننى لم أقصد بهذه الورقة البحثية أن أعيد إنتاج ما سبقه إنتاجه وشاركت فيه مع زملائى فى ورشة العمل التى خصصت بالجمعية العلمية عن معايير جودة البحث الإرشادى، ولا ما أتوقع مناقشته فى المؤتمر الحالى.

فلسنا هنا بصدد استعراض معايير جودة البحث فى مجالات الموضوعات والقضايا أو مناهج التحليل الإحصائى أو التعرض للأخطاء المنهجية فى البحوث الإرشادية...الخ، فهذه مهام تكفل بها أخوة وزملاء فى المجال وكانت موضوعًا لاستقصاء شاركنا فيه معهم.

وإنما قصدت فى هذه الورقة أن أضع نموذجًا تصوريًا لتحليل أزمة جودة الإنتاج البحثى الإرشادى وهو ينطبق بصورة عامة وإلى حد كبير مع مجالات علمية مشابهة من خلال طرح السمات والملامح الرئيسية للإنتاج البحثى فى صورة إجمالية من خلال عناصر (لم نبحث؟ – فيم نبحث؟ – كيف نبحث؟)، ثم عرض للعوامل والمحددات الرئيسية التى تساهم فى تكريس هذه السمات والملامح من خلال محددات مهنية – ومحددات تنظيمية ولائحية – ومحددات معرفية مجالية. وأخيرًا عرض لمحاور الإصلاح التى تتعامل مباشرة مع هذه المحددات والعوامل المؤثرة على الإنتاج البحثى والتى تؤثر بدورها على سمات وملامح هذا الإنتاج ومخرجاته النهائية.

ومن ثم فيمكن لهذا النموذج أن يستقبل عناصر أخرى مفسرة وأسانيد وشواهد داخل كل مكون من مكوناته وعنصر من عناصره.

- **الملاحظة الرابعة:**

فى المكون الثالث لهذه الورقة وعند الحديث عن محاور الإصلاح، فإننى علاوة على تقديمى لمقترحات تتصل بالإصلاح البحثى الإرشادى قدمت برنامجًا مقترحًا لتفعيل الطاقة البحثية الإرشادية الزراعية فى مصر.

وقد قُدم هذا البرنامج وتم الموافقة عليه من مجلس إدارة مركز الخدمات الإرشادية والاستشارية الزراعية والأستاذ الدكتور رئيس جامعة المنصورة فى يونيو ٢٠٠٨، غير أن قيام الجمعية العلمية بأنشطة متصلة بموضوع جودة البحث العلمى الإرشادى أثناء الإعداد لهذا البرنامج

وبعد الموافقة عليه دفعنى إلى الانضمام للجمعية كأحد أعضائها للمشاركة فى هذا النشاط الحيوى. وسوف نعرض فى المكون الثالث لنموذج تحليل أزمة البحث العلمى لهذا البرنامج الذى سينبنى عليه بإذن الله المؤتمر التاسع للإرشاد الزراعى والتنمية الريفية بجامعة المنصورة.

- **الملاحظة الخامسة والأخيرة:**

لقد انفعلت وتفاعلت مع هذا الموضوع الحيوى وبذلت جهدى المتواضع فى حدود طاقتى وفهمى لطبيعة الأزمة وأبعادها. ولأنها أزمة جماعية لا يجوز فيها الانفراد بإقرار نموذج أو مدخل لتحليل (أزمة الجودة) فى الإنتاج البحثى الإرشادى، وإنما وضع مكونات وعناصر قابلة لإعادة البناء والتشكيل والتوصيف، فإننى أدعو زملائى إلى مشاركتى فى مناقشة وتعديل هذا النموذج من خلال المؤتمر، وذلك بطرح عدة تساؤلات على السادة المشاركين والحضور توظف استجاباتها فى إعادة بناء هذه الورقة وصياغة مكوناتها وعناصرها. ذلك أننى أثق أن هذه الرؤية وإن انطلقت من خبرة فإنها تستحق النقد وتستوجب المراجعة كالأشجار القوية تسعد بالرياح القوية.

تمهيـــــــد:

لا يحتاج القول بأهمية البحث العلمى لتقدم الأمم والشعوب إلى سند، ولا الدور الذى يلعبه العلماء والباحثون فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى دليل. فبدون هؤلاء لا يمكن للبيانات المتناثرة أن تتحول إلى معلومات ذات دلالة وقيمة ثم إلى معرفة تسهم فى تطوير الخبرة القومية، وتستخدم فى زيادة معدلات التنمية والتقدم.

غير أن إدارة وتوجيه الطاقة البحثية البشرية فى قطاع ما تحتاج إلى مقومات تنظيمية وإدارية وفنية ومالية تساند هذه الطاقة فى تحديد أهدافها بدقة وفى صياغة أدواتها بوضوح وفى قياس مستوى كفايتها وتقييم أوجه القوة والضعف فى مسارها الحالى والمستقبلى.

والعلوم الإنسانية الزراعية -وبالأخص فى مجال الإرشاد الزراعى والاجتماع الريفى ليست استثنائية من ذلك. فمع نمو الأقسام العلمية لهذا المجال بكليات الزراعة المصرية ومراكز البحوث الزراعية القومية، تضاعف عدد الباحثين واتسعت أمامهم ميادين وفرص البحث العلمى فى صورة رسائل علمية وبحوث منشورة فى المؤتمرات والمجلات العلمية.

ومن المفترض أن تقوم الخطط البحثية للأقسام العلمية بدور رئيسى فى توجيه هذه الطاقة البحثية البشرية وتوفير متطلبات الجودة للبحوث والدراسات، فى الوقت الذى يتوقع فيه من اللجان العلمية أن تسعى للتحقق من أبعاد وعناصر جودة هذا الإنتاج البحثى وتوفر شروط سلامته المنهجية العلمية.

وتبدأ علاقتى بموضوع الرؤية منذ بدايات عملى كمعيد منذ ١٩٦٧ وتسجيلى لدرجة الماجستير فى مجال الإرشاد الزراعى بجامعة الإسكندرية، وتنتهى بمسؤوليتى عن لجنة العلوم الاقتصادية والاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات.

وخلال هذا المشوار هناك محطات عديدة توطدت فيها علاقتى بمفهوم الطاقة البحثية الإرشادية. لعل أهمها مشاركتى فى الإشراف على عشرات الرسائل العلمية وإنتاجى العلمى البحثى فى المجال، علاوة على إسهامى فى تصميم وإدارة عديد من الأنشطة العلمية الثقافية التى تبلورت فى قيامى بدور الأمين العام لمؤتمرات عديدة تتصل بذلك المفهوم، أو تنسيقى لورش عمل حول ذلك الموضوع حيث تعددت وتنوعت القضايا خلال تلك الرحلة، وبرزت مفاهيم جديدة خاصة بترشيد البحوث الزراعية ومعوقات استخدام المعرفة، والأمن المعرفى القومى، والجدوى التطبيقية وخصائص الإنتاج البحثى...الخ.

واستنادًا إلى خبرة مارستها مع أساتذتى وزملائى خلال سنوات ماضية عضوًا فى اللجان العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس والباحثين بلجان المجلس الأعلى للجامعات ومركز البحوث الزراعية ومركز بحوث الصحراء، تلاحظ لنا خلالها أن نمو أعداد المتقدمين لنيل الدرجات العلمية أو للترقية وتزايد كم الرسائل والدراسات والبحوث المقدمة لم يواكبه تطور فى نوعية وجودة البحوث ولا فى مستوى الأصالة والإبتكارية.

حيث افتقدت كثير من هذه البحوث والدراسات شروط السلامة المنهجية والمعالجة الإحصائية علاوة على دقة الصياغة ووضوح المفاهيم، وغلبت عليها سمات التقليدية والتكرار على حساب الجدة والأصالة والحداثة، حيث سعت مجمل الطاقة البحثية البشرية فى المجال إلى إنجاز هدف رئيسى هو الحصول على الدرجات العلمية والترقية للدرجة الأعلى بأكثر مما توجهت نحو الإسهام فى إثراء وتطوير الخبرة القومية العلمية والتطبيقية بالمجال.

وعليه فقد أصبح التساؤل الذى يشغل معظم أعضاء اللجان العلمية والمحكمين: هل يمكن أن يستمر الحال على هذا النحو؟ وكيف يمكن التأثير على مجمل الإنتاج البحثى وعلى مسار الطاقة البحثية البشرية فى المجال لمواجهة التقليدية والتكرار وندرة الأصالة والابتكارية وشيوع الأخطاء المنهجية بشكل يؤثر على جودة هذا الإنتاج ويمس سلامته المنهجية وينتقص من قيمته العلمية والتطبيقية فى قيادة التنمية والتقدم المحلى؟

ولعل ما سبق يشفع لى فى اختيار هذا العنوان فى مؤتمر يسعى لبلورة خطة عمل نحو جودة البحث فى مجال الإرشاد الزراعى.

بناء المدخل التحليلى

هناك وحدات تم استخدامها فى بناء هذا المدخل وهى على الترتيب:

- المكونات. - العناصر. - الأدلة والأسانيد.

أ- المكون الأول:

السمات والملامح الرئيسية للإنتاج البحثى، ويضم ثلاث عناصر هى:

١- لما نبحث؟ ٢- فيما نبحث؟ ٣- كيـــف نبحث.

ويحتوى كل عنصر على ثلاث أدلة وأسانيد.

ب- المكون الثانى:

العوامل المحددة لتوجهات ومسارات الإنتاج البحثى، وتضم ثلاث عناصر هى:

١- محددات مالية. ٢- محددات تنظيمية ولائحية. ٣- محددات معرفية.

ويحتوى كل عنصر على ثلاث أدلة وأسانيد.

جـ- المكون الثالث:

محاور الإصلاح وإجراءاته، ويضم عدد من الملاحظات الأساسية، علاوة على البرنامج المقترح لتوجيه الطاقة البحثية الإرشادية:

والشكل التالى يوضح النموذج التصورى لمدخل تحليل أزمة البحث العلمى فى مصر (بالتطبيق على مجال البحوث الإرشادية الزراعية)

ويوضح الشكل التالى نموذج المدخل التحليلى البحثى العلمى بالتطبيق على المجال.

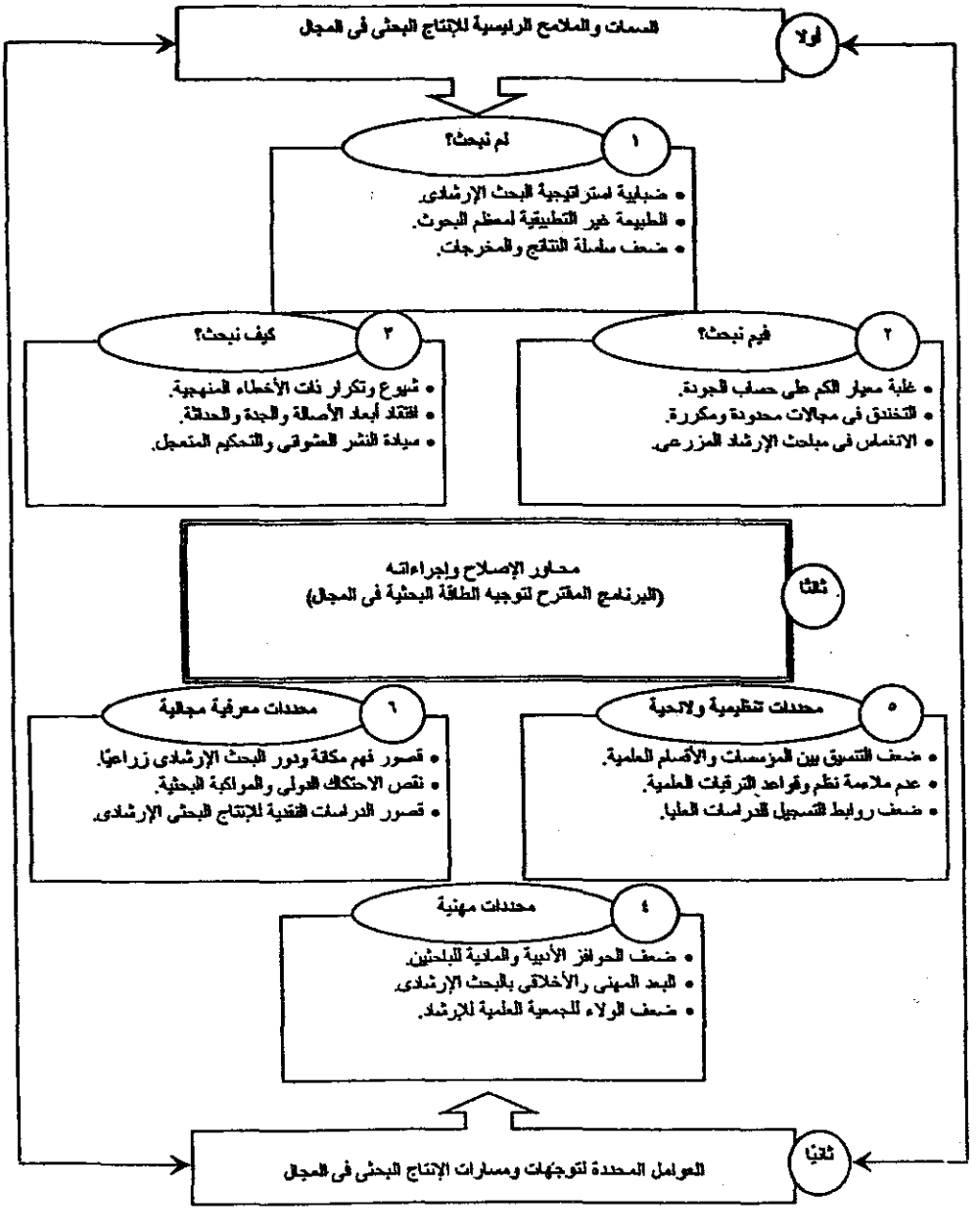

أولا: السمات الأساسية لحصاد الطاقة البحثية الإرشادية:

١- لم نبحث؟ (الغايات والأهداف)

١-١ غياب استراتيجية البحث الإرشادى الزراعى:

- أسهم مستوى احترام المجتمع للعلم كقيمة وتراخى الدولة فى دعم إنتاج البحوث واستخدامها فى تخصيص نسبة غير كافية من المخصصات والتسهيلات البحثية التى تلزم المجتمع العلمى بوجود استراتيجية بحثية واضحة.
- وأثر افتقاد معايير للمحاسبة على الأداء البحثى على مستوى التزام الأقسام العلمية والباحثين بالخطط البحثية ومن ثم بتقييم الأداء البحثى للباحثين وللمؤسسة البحثية.
- فسادت النظرة الأحادية فى تقييم الأداء البحثى ونعنى به تقييم أداء كل باحث بمفرده دون التطرق لتقييم الأداء البحثى للمؤسسة ككل، فأصبحنا ونحن مسؤولون عن تصميم نماذج لتقييم أداء باقى مؤسسات المجتمع، عاجزين حتى الآن عن بلورة نموذج لتقييم أداءنا البحثى المؤسسى.
- ودعم افتقاد التمويل وكون البحوث على نفقة الباحثين، فى وجود خطط بحثية لا تلتزم الأقسام والهيئات بتمويلها.
- فأصبحت الخطط البحثية غير موجودة أو موجودة شكلا ولا تلتزم بها الأقسام العلمية وخاصة بالجامعات.
- وأصبح التنسيق بين الجهات البحثية وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية الزراعية فى ضوء هذه المعطيات غير ذى معنى.
- فسادت الانفرادية والبحوث الموجهة للترقية (٦٨%) على حساب البحوث المخطط لها (١١%) أو المتعاقد عليها (٢%).

١-٢ الطبيعة غير التطبيقية لمعظم البحوث الإرشادية:

- باستيراد نماذج غربية فى مطلع السبعينات لدالات رياضية ذات طبيعة اقتصادية أكثر منها اجتماعية وإنسانية.
- ومع إزالة الفواصل بين ما هو تجريبى Experimental وما هو إمبريقى Empirical على مستوى التحليل والأدوات تم الخلط بين مناهج العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية وسادت الأساليب الكمية على حساب الوصفية منها.

- وأسرف كثير من الباحثين لإثبات درايتهم وتمكنهم من مهارات التحليل المتقدم فى استخدام هذه الأدوات. فاتجه الجهد العلمى إلى تكرار قضايا لا علاقة لها بمشكلات الإنتاج والمنتجين إلا بشكل غير مباشر.
- فلم تتعدد نسبة البحوث ذات الجدوى التطبيقية نسبة ٤% - ٨% من إجمالى الإنتاج البحثى الزراعى.
- ولم تسعف هذه النسبة معظم الباحثين للمضى قدماً خلال المسار التطبيقى فيما عرف بظاهرة الإعاقة المتواصلة على المسار التطبيقى. فاقتصرت مكانة بحوثهم على الاتصال داخل المؤسسة البحثية أو خارجها، دون الوصول للتجريب المحدود أو التطبيق التجارى الواسع.

١-٣ ضعف سلسلة النتائج والمخرجات البحثية:

- ساهم غياب استراتيجية البحث الإرشادى والنزعة غير التطبيقية لإنتاج الباحثين فى ضعف سلسلة نتائج الطاقة البحثية الإرشادية أو عدم اكتمالها.
- واثر ذلك فى ضعف أشكال وأنشطة تحليل وتوجيه الطاقة البحثية الإرشادية لتظل حبيسة مرحلة ضبط الجودة Quality Control دون الوصول لمرحلة ضمان الجودة Quality Assurance (ضبط جودة المدخلات البحثية يقود إلى ضمان جودة مخرجاتها).
- كما أسهم الفصل بين البحث والإرشاد وعدم وجود علاقات وروابط مستقرة بينهما إلى إنهاء مسئولية الباحث عن تطبيق نتائجه. وساعدت الطبيعة النمطية للبحوث فى قصور إشراك المعنيين والمستفيدين بشكل انعكس على مخرجاتها المباشرة.
- وشكل افتقاد الإدارة والوقت والأداة الملائمة لمراجعة نتائج البحوث ومستوى اتساقها مع السياسات والإجراءات الوطنية الزراعية. فضلاً عن ضعف الحركة النقدية العلمية فى سرد كثير من البرامج الإرشادية والدراسات الجادة دون احتفاء أو فهم واستثمار لأثرها على العمل الزراعى الوطنى.
- ليس أكثر من مركز الخدمات الإرشادية والاستشارية الزراعية بكلية الزراعة - جامعة المنصورة نعرضا لتطبيق برامج بحث أدائى تناولت كثير من الموضوعات التنموية التى تمس معوقات استخدام المعرفة وإدارة الأنظمة المعرفية وفرص نجاح الخدمات الاستشارية الزراعية وأدلة التنمية للتعاونيات الزراعية ومتطلبات التنمية والاستثمار فى الأراضى الجديدة وغيرها ... ومازالت هذه البرامج البحثية عالية المستوى بشهادة الرأى

العام العلمى الزراعى "موقوفة أو موقوتة" تنتظر اهتمام متخذى القرار الذى يبدو أنه سيطول.

٢- فيم نبحث؟ (المشكلات والقضايا)

٢-٤ غلبة معيار الكم على حساب الجودة:

- تستند معظم البحوث الإرشادية إلى مرجعيات وأطر ضعيفة وضيقة وتقتصر اساسًا على قراءات لبحوث سابقة فى ذات الموضوع.
- ومن ثم تفتقد الأساس النظرى الذى يترجم الجهد العالمى والمحلى الذى تعكسه الخبرة الدولية فى ضوء مشروعات ومؤتمرات وأنشطة ومؤلفات وذلك فى تناول المفاهيم وبناء خطط البحوث.
- وأثر ذلك على الانطلاق من قضايا مفتعلة ومشكلات وهمية يتم إعادة دراستها وصياغة نتائجها بشكل ميكانيكى، لتسود سمات النمطية والتكرار والتقليد مع ندرة الإضافات العلمية التى تسهم فى تقدم المعرفة فى هذا المجال.
- ففى دراسة المعوقات فى أى تنظيم ولأى فئة يكتفى بعرضها دون تحليل لخصائص التنظيم أو للأوضاع التى تخلق هذه المعوقات وتفسرها.
- وسعيًا وراء تحقيق كم أكبر من البحوث المطلوبة للترقية يتم اللجوء إلى تجزئة الموضوع باستخدام نفس المنهج والمعالجة لنفس عينة البحث ولنفس المنطقة البحثية ولنفس المحصول.
- وبذلك سادت التغطية الصورية للموضوعات البحثية فى معالجات مفتعلة اختزلت الأسرة الريفية فى فرد، والمنظمة الإرشادية فى مرشد، ومهارات الأداء فى الإلمام بالمعلومات.
- وتغيب الدراسات الاستكشافية عن معظم البحوث ليتقدم الباحث لتفسير ظاهرة لا يعرف تضاريسها الاقتصادية والاجتماعية ولا سياقها العام مما يؤثر على وحدة الموضوع وتكامل أبعاده.
- كما يتعرض الباحثون لدراسات متعجلة لتقييم أنشطة خارج المهام الإرشادية (صناعات صغيرة – انفلونزا الطيور...الخ) لمجرد تغطية ومسايرة اهتمامات قومية مستجدة.
- لقد كنا نباهى زملاءنا فى التخصصات الزراعية الأخرى ونحن ندلل على أهمية العمل الإرشادى بالقول "لماذا ننتج معرفة زراعية لا تستخدم" لافتين النظر إلى أهمية العمل والبحث الإرشادى. وقد جاء الدور علينا لنتساءل بشفافية "ولماذا لم ننتج نحن بحوث كى نستخدمها".

٢-٥ التخندق فى مجالات بحثية محدودة ومكررة:

- مئات البحوث انشغلت فى قضايا تبنى المستحدثات دون إضافة، وعشرات منها فى موضوعات القيادة والطرق الإرشادية والاحتياجات المعرفية للزراع والمرشدين دون جديد فى المنهج أو النتائج المتوصل إليها.
- وساهم الاستخدام المفرط لعلاقة الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للفئات المبحوثة دون التعمق حتى فى القضايا المكررة.
- وقليل من هذه البحوث هو الذى حاول أن يجيب على تساؤلات تتصل بتحديات الإصلاح الإرشادى أو ترشيد البحوث الزراعية وغيرها. وتركت قضايا كثيرة معلقة دون إجابات بحثية شافية عن مداخل الاعتماد على الذات أو جهود إدماج القطاع الخاص أو العلاقة بين البحث والإرشاد، أو مباحث التنظيم المقارن كى نستفيد من النظم الإرشادية بمختلف بلدان العالم...الخ.
- وبسيادة الرغبة فى إنتاج أكبر عدد من البحوث بغض النظر عن جودتها، انتشر التقليد والتكرار داخل معظم المدارس العلمية الإرشادية.
- حيث أصبح إنتاج بحث إرشادى لا يحتاج سوى لقائمة من التوصيات الفنية لمحصول ما (يسهل الحصول عليه من أى كتاب اساسيات أو نشرة إرشادية).
- ثم يتم إضافة مجموعة جاهزة من المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة أو غير ذات علاقة اصلاً بالموضوع فى صدر استمارة البحث.
- لتكتمل عناصر البحث بوضع هذه القائمة من التوصيات الفنية وأمامها (يعرف/لا يعرف) وقد يضاف (ينفذ/لا ينفذ) ليتم جمعها بمقابلات روتينية مع عينة من الزراع أو المرشدين.
- ليتبقى البحث عن زميل يجيد التحليل الإحصائى ويساعد غالباً فى تفسير النتائج ليكتب البحث بنفس طريقة البحوث السابقة لينتهى البحث فيما لا يزيد عن شهر.

٢-٦ الانغماس فى مباحث الإرشاد المزرعى على حساب الزراعى:

- توجه نسبة عالية من إمكانات وجهد ووقت الباحثين فى دراسات تدور حول مباحث الإرشاد المزرعى Farming Extension (التوصيات والعمليات المزرعية للحاصلات المختلفة)، ولا يوجه نفس الاهتمام إلى مجالات بحثية تتصل بالإرشاد الزراعى Agricultural Extension (السياسات الإرشادية – التنظيمات الارشادية – المداخل الإرشادية...الخ).

- ويعزى استغراق الباحثين فى مباحث الإرشاد المزرعى كمباحث جزئية لسهولة ويسر الدراسات التى تنتمى إلى Micro-Extension في رحلة بحثية ميكانيكية معادة تستخدم أداة الاستبيان دون دراسات الحالة أو الملاحظة أو غيرها من الأساليب البحثية.
- فى الوقت الذى تحتاج فى مباحث Macro-Extension إلى دراسات جادة تاريخية وفنية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وإلمام واسع المدى بجوانب الظاهرة.
- كما يستدعى هذا النوع من البحوث باحثين جادين ينهلون من النظريات العلمية والإنجازات فى الميادين المرتبطة وعلى دراية واسعة بالتغيرات الدولية والمحلية فى المجال.
- ولا يقتصر دور البحث على المستوى Macro-Extension فى ظهور استراتيجيات تتصل باستخدام الموارد البشرية والمادية الزراعية وتوجيه مسارات التنمية الريفية، وإنما تمتد لتفتح الباب نحو استراتيجية البحث فى العلوم الزراعية الأخرى وإلى ظهور رؤى قومية لكثير من القضايا القومية العالقة.

٣-كيف نبحث؟ (الأساليب والمناهج)

٣-٧ شيوع وتكرار ذات الأخطاء المنهجية:

- لسنا هنا بصدد ذكر أمثلة لهوايات يمارسها كثير من الباحثين بإصرار فى الحيود عن معايير السلامة المنهجية.
- إنها أمثلة تعز على الحصر فى مجالات تحديد المفاهيم والقياس وأدوات التحليل واختيار العينة والفروض ومستويات التعميم وغيرها.
- وتتلخص جذور هذه المشكلة فى الإلمام غير الكاف بأساليب وأدوات التحليل لدى عدد كبير من الباحثين والقراءات الضحلة حولها. كما تتبدى أحياناً فى الترخص فى استخدام المقاييس دون استيفاء شروطها أو إستحداث مقاييس لقضايا فرعية.
- أو تظهر فى عدم التمكن من قواعد الإسناد وتباينها فى البحث الواحد وفقاً للمرجع الذى يعتمد عليه الباحث. كما تظهر في إستباق النتائج أو إغفال تفسيرها.
- أو فى اختيار أدوات إحصائية لا تلائم تحقيق الهدف كما تتجلى فى الخلط بين الفروض الموجهة وغير الموجهة أو بين الفئات المستقلة والمرتبطة، أو الخلط بين احتياجات معالجة المتغيرات البحثية (الإسمى – النسبى – الفترى – الرتبى ...الخ).
- أن المشكلة ليست فى إرتكاب الأخطاء المنهجية بقدر قصور اساليب المواجهة وتصحيح هذه الأخطاء. وذلك أن الإعلان عن الأخطاء المنهجية خلال المناقشات العلمية ثم إجازة

هذه الرسائل ينال لحد كبير من مهنية المحكمين. ويغرى الباحثين الآخرين على ارتكاب نفس الأخطاء المنهجية.

٣-٨ افتقاد أبعاد الأصالة والجدة والحداثة:

- طبيعى ألا تفسح سمات غلبة الكم على الجودة والتخندق حول قضايا متكررة وشيوع الأخطاء المنهجية حيزاً لظهور سمات الجدة والحداثة، ومن ثم الابتكار والتجديد فى البحث الإرشادى سوى لنسبة ضئيلة من الباحثين.
- ونادراً ما يفاجئنا باحث بمدخل جديد لدراسة القيادة، أو مدخل متكامل لتقييم الأداء، أو رؤية تتكامل فيها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.
- والمصادر الأساسية للجديد فى البحوث الإرشادية يتم عادة من خلال استدماج مفاهيم من علوم مرتبطة بالعلوم السلوكية والاتصالية وعلوم الإدارة.
- ويقدم بعض الباحثين لنا نماذج يسمونها بأسمائهم برغم كونها مجرد إعادة ترتيب أو إدماج لمكونات وعناصر لنماذج شائعة فى تلك المجالات.
- كما يظهر مصدر آخر هو الاحتكاك بالمشروعات البحثية التنموية الممولة ذات المكون الإرشادى والذى يمنح الباحثين المشاركين فى تلك المشروعات فرص التعرف على أساليب جديدة فى التقييم والتحليل والبحث.
- وتمثل حداثة المصادر والمراجع نقطة جوهرية فى هذا الخصوص حيث ندرة المراجع الأجنبية المرتبطة، وقدم المراجع باللغة العربية ومعظمها يتمثل فى بحوث ودراسات سابقة ومكررة ومراجع غير أساسية مضى عليها عشرات السنين.
- وبالرغم من أنه من شروط أطروحات رسائل الدكتوراه احتوائها على إضافة أو ابتكار فى مجال التخصص فإن المستوى العام وعدم الحرص على التدليل على ذلك صراحة فى هذا النوع من الإنتاج العلمى يحد من هذه الإضافات.
- وبالرغم من إتاحة شبكة المعلومات الدولية لكتابات واجتهادات دولية فى مجالات العلوم السلوكية والاتصالية والإدارية، فإن أعداد من يقومون بالتزود والاستفادة من هذه المادة البحثية وتطويعها لمجالات البحث الإرشادى لا يزال محدوداً.

٣-٩ سيادة النشر العشوائى والتحكيم المتعجل:

- يتم نشر بحوث الإرشاد الزراعى من خلال عدة مصادر أبرزها مجلات العلوم الزراعية التى تضم مجالات العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، ثم هناك النشرات العلمية

بمعهد بحوث الإرشاد، ثم النشر من خلال الجمعية العلمية للإرشاد، كما يستهوى بعض الباحثين النشر فى عدد من المجلات والمؤتمرات العامة وغير المتخصصة.

- وكثير من مجالس تحرير هذه المجلات يضم لعضويته شخصيات علمية محترمة لمجرد تعزيز شكلى لمكانة المجلة، برغم العلاقات الضعيفة والصورية لأعضاء مجالس التحرير بأنشطة المجلة التى تتولاها فئة محدودة وأحياناً رئيس التحرير وحده.
- ولا تمثل نسبة البحوث المرفوضة للنشر سوى نسبة ضئيلة من البحوث التى تقدم للمجلات العلمية، ونسبة عالية منها تمر دون إجراء تصحيحات جوهرية.
- ويمثل عدم تمسك المراجعين والمحكمين بإعادة جمع البيانات التى أسست على عينة خاطئة، أو إعادة التحليل فى حال استخدام طرائق مضللة، والاكتفاء بتأنيب الباحث أو لفت نظره فى مقابلات مغلقة، طريقاً خلفياً للنشر العشوائى.
- ومن دلائل التحكيم المتعجل أن كثيراً من البحوث التى تنشر بالمجلات العلمية ويعاد تقييمها من خلال اللجان العلمية تحصل على تقديرات مقبول وأحياناً ضعيف، بل وترد بها أخطاء منهجية فى التحليل او التفسير أو المنهج ذاته.
- وتسود ظاهرة إعتماد المحكمين على بعضهم البعض، أو بالاتفاق بينهم، لعدم وجود وقت للقراءة المفصلة، أو لنقص خبرة بعضهم بأسلوب بحثى معين أو باللغة التى يكتب بها البحث ويؤثر ذلك سلباً على مستوى البحوث المنشورة، مع افتقاد السرية فى التحكيم وشيوع المجاملات فى كثير من الحالات.
- وفى ظل هذا المناخ فليس هناك مجلات علمية للنشر الإرشادى استوفت الشروط العالمية أو اقتربت من معايير Impact Factor، ويتوقع أن يطول الوقت أو ينقضى على هذا الحال.
- أما المؤتمرات، ففى أحيان كثيرة، ولقلة عدد البحوث المقدمة ولارتباط أمانة المؤتمر بموعد تم الإعلان عنه وتكاليف تم الارتباط بها، يتم تخفيض سقف مواصفات البحوث المنشورة فى المؤتمر إلى حدودها الدنيا.

ثانيا: العوامل المحددة لتوجهات ومسارات الإنتاج البحثى:

٤- محددات مهنية:

٤-١٠ ضعف الحوافز المادية والأدبية للباحثين:

- يتم تمويل معظم البحوث الإرشادية أساساً على نفقة الباحثين خلال مراحل الإعداد وجمع البيانات وتحليلها وكتابة تقرير البحث. ويؤثر ذلك على اختيار موضوع البحث وعلى مستوى موسوعيته وشموله.
- وتندر البحوث التى تستخدم إمكانات وتسهيلات المشروعات البحثية حيث أن نسبة ضئيلة من الباحثين هى التى تتمتع بمزايا الانضمام للمشروعات الممولة.
- ويحول ضعف قدرات الباحثين فى كتابة وتقديم مقترحات بحوث تحظى بموافقة هيئات دولية دون الحصول على مشروعات بحثية، فيظل التمويل الذاتى هو الأساس.
- وتمثل تكلفة النشر عبئاً إضافياً على الباحثين حيث لا تسهم أقسامهم العلمية فى ذلك.
- وفى ظل المرتبات والمخصصات وانخفاض دخول الباحثين والأعباء المعيشية وبخاصة شباب الباحثين منهم، يمثل الانتهاء من البحوث المطلوبة للترقية لدرجة علمية كابوساً تم التخلص منه ويؤثر ذلك كله على جودة البحث وحرفيته.
- ومع غياب أى حوافز أدبية أو مادية تقدمها المجلات العلمية أو المؤتمرات أو الجمعيات العلمية الإرشادية للبحوث المتميزة، تمر هذه البحوث دون الالتفات لأصالتها وإضافاتها العلمية.
- فليس لدينا ما يسمى بجائزة أفضل بحث إرشادى خلال عام (كذا)، أو أفضل ثلاث بحوث فى مؤتمر ما، حتى وإن كانت دون حوافز مالية، فيضاف إلى غياب التقدير المادى للباحثين التجاهل الأدبى لبحوثهم المتميزة.

٤-١١ البعد المهنى والأخلاقى فى البحث الإرشادى:

- وبقصور التقدير الأدبى والمادى قل انغماس الباحثين فى أنشطة البحث وغاب بعد الاحتراف عن المنظومة المهنية البحثية واثر ذلك على عدة تداعيات مهنية وأخلاقية.
- أهمها اعتماد باحثين محدودى الأفق والكفاءة على إسهامات باحثين آخرين فى المجال.
- فلا الاسهامات واضحة ولا الأدوار فى البحوث محددة، ليحصل البعض على درجات علمية لا يستحقها ولا تعكس مستواه الحقيقى. ويظهر ذلك عند مناقشة الباحثين خلال اللجان العلمية للترقية فلا تتناسب درجة المناقشة وأداء الباحث أمام اللجان مع الدرجات التى حصل عليها خلال تحكيم البحوث المنسوبة إليه.
- فأضحت السمة التى يفاخر بها العلم الحديث وهو العمل الفريقى هى أول الضحايا وموضع ارتياب عام (برغم إن سقوط طائرة لا يعنى إلغاء الطيران الجوى).

- وبغياب النقد عن الساحة البحثية، وللاعتبارات التى جعلت من الرسائل العلمية مادة علمية غير منشورة، يتم كثير من النقل دون جهد من الرسائل العلمية السابقة بكامل إسنادها فى اقتباسات مطولة يقوم بها البعض دون رقيب أو حياء.
- ثمة بعد أخلاقى آخر لا يقل أهمية عن الأبعاد السابقة، فشيوع هذه السمات السابق الإشارة إليها فى أوساط الباحثين، سوف ينتقل بالضرورة إلى أوساط مجتمعية اوسع مهنية وعامة.
- وسوف ينال ذلك من مهنية وكفاءة وجدارة الباحثين وسمعة الجهات البحثية التى ينتمون إليها ويمثلونها، أما على مستوى المجتمع الزراعى، فالبحث العلمى يمثل لجماهير الأمة وعامتها طاقة وأمل قومى لإنتاج واستخدام المعرفة الزراعية لصالح الإنتاج والمنتجين.
- ويمثل عدم الوفاء بذلك إنفاقاً لموارد مادية وبشرية كبيرة دون مردود اقتصادى أو اجتماعى ملائم، فضلاً عن التخلى عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الزراعية الوطنية.

٤-١٢ ضعف الولاء للجمعية العلمية للإرشاد الزراعى:

- تمثل الجمعيات العلمية فى مختلف التخصصات ركيزة أساسية فى دعم مختلف الجوانب العلمية والمهنية لتلك التخصصات، ومن ثم يسعى الباحثون لنيل شرف الانتماء إلى تلك الجمعيات العلمية والمشاركة فى أنشطتها والاستفادة من مكانتها المحلية والدولية.
- وتعد الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى رابطة علمية تجمع كافة الفئات العاملة بالبحث العلمى فى مجال الإرشاد الزراعى بالجامعات المصرية ومراكز البحوث وقد مر على إنشاء الجمعية حتى الآن حوالى خمسة عشر عام وهو ما لا يتناسب مع كم ولا نوع الإنجازات والأنشطة المتوقعة منها.
- ومع كامل تقديرى واحترامى للجهد الذى يقوم به مجلس الإدارة الحالى فى دعم أنشطة الجمعية وتفعيل دورها فى خدمة التخصص، فإن هناك عدة ملامح تسيطر على أداء الجمعية وتسهم أنشطتها وتعكس انحسار الولاء وضعفه بين الفئات العلمية المستهدفه.
- وأولى هذه السمات محدودية القدرة المالية للجمعية والتى تعتمد بشكل أساسى على اشتراكات الأعضاء، وبعضهم غير منتظم فى ذلك، ثم على بعض الدعم الذى يقدم من خلال نشر البحوث من خلال الجمعية. وحتى الآن لم تتكاتف جهود أعضاء الجمعية فى الحصول على مشروعات بحثية ممولة يمكن أن تغير مسار العمل بالجمعية وتدعم جهودها العلمية والمهنية.

- وتتمثل ثانى هذه السمات فى سيطرة الانتماءات الفئوية، حيث ينعزل الأعضاء الممثلون للجامعات عن المشاركة فى مجالس الإدارات، ولم تحدث المشاركة سوى بالسنوات المبكرة الأولى للجمعية، ويقوم التباين فى مستوى الاهتمام بالترشح فى مجالس الإدارة بتمكين الجهات ذات الأعداد الكبيرة من الأعضاء بحسم عضوية مجالس الإدارة واختيارهم من بين أعضاءها.
- كما تتبدى ظاهرة أخرى هى عزوف عدد من الأساتذة ذوى الوزن العلمى والمتميزين فى التخصص عن الترشح لعضوية مجلس الإدارة إما لانشغالاتهم أو للبعد الجغرافى عن العاصمة أو لأسباب شخصية أخرى.
- غير أن السمة الأهم والغالبة هى اقتصار أنشطة الجمعية على المؤتمرات وورش العمل من جانب وعلى النشر العلمى من خلال نشرات بحثية تصدرها الجمعية، وهما نشاطان يقودان لوظيفة واحدة هى تسهيل النشر لأعضاءها. فضلا عن إثارة عدد من القضايا الجادة خلال سنوات الجمعية ومؤتمراتها السابقة.

٥- محددات تنظيمية ولائحية:

٥-١٣ ضعف التنسيق بين الأقسام العلمية والمؤسسات البحثية:

- تمثل الأقسام العلمية بالكليات ومراكز البحوث مدارس علمية تتميز بالتباين فى مستوى الاهتمام بمباحث معينة فى مجال الإرشاد الزراعى، فضلا عن الأساليب والمناهج التى ينتهجها أعضاء الهيئة البحثية بها والتى تنتقل بين أجيالها المتعاقبة.
- وبرغم أن معظم هذه المدارس العلمية قد نشأ تفرعًا من مدرستين متميزتين، فإن انفراد جيل الوسط برئاسة أقسام وفروع الإرشاد فى باقى الكليات وإنشاء أقسام وفروع حديثة للإرشاد فى كليات أخرى، قد أسهم فى ضعف بعض من هذه المدارس وانكفائها على مباحث فرعية فضلا عن تسامحها المفرط فى أخطاء منهجية تمس جوهر البحوث والدراسات التى تصدر عنها.
- حيث اتسمت المدارس العلمية فى بعض الجهات البحثية بكونها مدارس علمية مغلقة تكرر نمطاً بحثياً على مدى أجيال. وساهمت التربية الداخلية فى خلق جيل جديد من المشرفين العلميين، يكرر ذلك النمط ويتخذه مثالاً للمسار البحثى الإرشادى.
- وكثير من هذه المدارس لا تعرض نفسها للنقد العلمى القوى، فتكتفى بعناصر معينة وثابتة من المحكمين للبحوث والمناقشين للرسائل العلمية، ليتم تكريس هذه الأنماط وسيادتها وتأثر الأجيال اللاحقة بها.

- ومن هنا فإن التنسيق بين الأقسام العلمية يصبح ضرورة لا غنى عنها، لتخطى هذه السمة التى تمثل أكبر المخاطر على مستقبل الإنتاج البحثى، فحين تغيب العين الناقدة البصيرة عن الإنتاج العلمى، ويتم إنتاج عدد هائل من الرسائل والبحوث بذات الأخطاء المنهجية، وحين لا يتم تلقين طلاب الدراسات العليا على يد أساتذة قدامى متمرسين على الأسس الموضوعية فى اختيار العينة والقياس والفروض ومستويات التعميم وغيرها تتفاقم الأزمة وتشتد.
- سمة أخرى تفتقدها الأقسام العلمية هى تبادل الخبرات بين هذه الأقسام من خلال السمينارات واللقاءات لمراجعة الخطط البحثية أو اقتراح قضايا البحث فى المجال. وهى أنشطة غير مكلفة، وتشتد الحاجة إليها الآن لاستضافة أساتذة متمكنين من مناهج البحث أو منفتحين ومواكبين للتقدم العلمى فى المجال أو منشغلين بقضايا هامة فى تحرك الساكن وتستثير العناصر المتميزة داخل التجمعات العلمية الفرعية وخاصة بالأقاليم.
- ولصعوب وحاجة المؤتمرات العلمية إلى تمويل تعد الأقسام العلمية التى تقوم بإدارة واستضافة مؤتمرات علمية فى المجال على اصابع اليد الواحدة دون أن تتشارك بعض الأقسام العلمية بالجهات المختلفة مع بعضها أو مع الجمعية العلمية، لعقد مثل هذه المؤتمرات التى تكسب أعضاءها مهارات الاتصال والإدارة وتحفزهم للانفتاح على المدارس العلمية المختلفة فى المجال.

٥-١٤ نظم وقواعد الترقيات العلمية:

- تعد اللجان الدائمة لترقية الأساتذة والباحثين بالمجلس الأعلى للجامعات ومراكز البحوث الزراعية أحد أهم أدوات ضمان جودة الإنتاج البحثى فى المجال. لكن هذه الأداة لم تبرأ خلال السنوات السابقة من بعض جوانب القصور فيها، سواء منها ما يتعلق بالتشكيل أو القواعد المنظمة أو المعايير الحاكمة.
- ففيما يتصل بالتشكيلات فقد دأبت هذه اللجان على اختيار أعضاءها من أقدم الأساتذة فى مجال تخصص العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية وكان يشترط لعضوية لجان التحكيم مرور عدد من السنوات للتحكيم للترقية لدرجات الأساتذة والأساتذة المساعدين.
- غير أن قواعد جديدة استحدثت فى الدورة العاشره ثم بمقتضاها طلب إعادة التقدم لعضوية اللجان العلمية ولجان المحكمين، وفى ظل عزوف كثير من قدامى الأساتذة وأفضل العناصر العلمية عن استكمال نماذج مطولة وتفصيلية للغاية للإنتاج والنشاط العلمى، ظهرت قوائم اللجان خلوًا من هذه العناصر العلمية الوطنية، فى مقابل عناصر

جديدة يعوز كثير منها الخبرة والدراية وكانت هذه أكبر علامات الخسارة والتراجع فى هذا الصدد.

- كما نصت القواعد على وجوب النشر الخارجى ولم يستثن من ذلك العلوم الإنسانية ومنها العلوم الاقتصادية والاجتماعية التى تنشر معظم بحوثها باللغة العربية، مما يعنى صعوبة أو استحالة وجود محكم أجنبى خاص لهذه البحوث، فضلا عن تكلفة النشر الخارجى والفترة الزمنية التى يتطلبها إرسال واستقبال رد المحكم الخارجى على البحوث.
- وبرغم وجود لجان فرعية منبثقة عن مقررى اللجان العلمية لبحث نماذج ومعايير الترقية وكذا الارتقاء بمستوى النشر العلمى، فإن الاتجاه مازال ينظر إلى العمل الفريقى للبحوث خصمًا من جهد المشاركين فيه، كما أن درجات المناقشة لا تتناسب مع الهدف من التعرف على المستوى الحقيقى للمتقدم ومستوى إلمامه وجدارته بالدرجة التى يرقى إليها.
- ولا توجد حتى الآن نصوص تحكم معايير كالحداثة وجدة البحث بالنص مثلا على وجود ما لا يقل عن ٥٠% من المراجع المصرية والأجنبية لم يتعد ٣ سنوات، أو إشارة الباحث صراحة إلى الجديد الذى أضافه لمقابلة بعد الابتكار والأصالة، ونفس الأمر بالنسبة لمعيار القابلية للتطبيق الذى يكتنفه غموض يجعله بلا حدود لتتباين درجات المحكمين بشأنه.
- ومازالت هناك إشكاليات مالية تتصل بالمقابل المادى للتحكيم وحضور المناقشات وحضور اللجان العلمية فى ضوء الجهد الذى تبذله اللجان المحكمة فى السفر والانتقال والمشاق التى يتعرضون لها فى عمليات الترقية بعامة لم تجد لها حلا حتى الآن.
- فضلا عن قواعد أخرى تطبق فى الدورة العاشره تحول دون اشتراك عضو اللجنة العلمية فى تحكيم البحوث وهو ما يفقد اللجنة العملية توازنها ولا يتناسب مع طبيعة عملها ودورها كجهة علمية.

٥-١٥ ضوابط ونظم الدراسات العليا:

- هناك عدد من جوانب القصور التى تنتاب الدراسات العليا فى المجال، لعل أهمها قصور معايير اختيار طلاب الدراسات العليا، بحيث أصبحت أهم دوافع الالتحاق بالدراسات العليا هى قضاء مدة انتظار العمل أو الزواج وخاصة بالنسبة للملتحقات الجدد بالدراسات العليا، ولم تعد الدرجة العلمية تعبيرًا عن مولد باحث جديد بقدر ما أصبحت إعلان عن حصول فرد ما على مكانة اجتماعية.

- وقد فتح العدد الكبير الذى يقوم كل استاذ بالإشراف عليه (كثيراً ما يتفوق أعداد طلاب الدراسات العليا على أعداد طلاب مرحلة البكالوريوس)، والتقديرات المطلوبة للتسجيل وندرة اشتراط خطة جادة للتسجيل تظهر قدرات وتأهل المتقدمين، ويتم إقرارها خلال سمينار يحضره كافة الاساتذة بالأقسام العلمية، أو اشتراط قيام المتقدم بإعداد بحث مرجعى أو دراسة استكشافية فى موضوعه باباً واسعاً لدخول غير المؤهلين أو الهواه للدراسات العليا.
- كما أن خلو كثير من مقررات الدراسات العليا من تدريس مناهج تدعم قدرات الباحثين فى المناهج ومهارات التحليل والتفسير وكفاية التقارير، تلجئ طلاب الدراسات العليا إلى التقليد والمحاكاة فى تحرير رسائلهم استناداً للنسخ من رسائل من سبقوهم بغض النظر عن ملاءمة هذا النقل أو تلك المحاكاة.
- وتحول كثير من قواعد الانتداب دون أن يدرس لهؤلاء الطلاب أساتذة من مدارس علمية مختلفة، فيصبح التدريس داخل القسم ولكثرة أعباء الأساتذة فى معظمها تكليفات للتعلم الذاتى غير المنتج – بأكثر مما هو إضافة ومتابعة وتيقن من استيعاب الطلاب لكل قواعد البحث وفنونه.
- ويسود بين المشرفين على الدراسات العليا المساندة غير المبررة لطلابهم، الأمر الذى يعرقل ويحد من مهارات التعلم الذاتى حتى بين طلاب الدكتوراة، ولا تستخدم مقررات وحدات البحث والمناقشات والدراسات الخاصة لبناء كاف لقدرات الباحثين كما هو مقصود بتلك المقررات.
- ويفقد الامتحان التأهيلى دوره ومكانته بعدة إجراءات منها غلبة الأعضاء غير المتخصصين من داخل كلية الطالب توفيراً للنفقات، وتكليف الطلاب بمطالعات سطحية أو مكررة من مواد سبق دراستها فى غير التخصص، ونادراً ما يعيد الطالب الامتحان التأهيلى حيث يعتبر امتحان (مصير)، لا امتحان إعداد وتأهيل، وعادة ما يتم التسامح مع الطالب فى قدراته المنهجية وإلمامه باللغات الأجنبية وإجازته فى مقابل لفت نظره إلى ضرورة استكمال هذه القدرات لاحقاً.
- وقليل من الأقسام العلمية هى التى تشترط أو تحرص على إجراء مناقشة تمهيدية Pre-Discussion يتم فيها الكشف عن الأخطاء المنهجية فى الرسائل العلمية قبل إرسالها للمحكمين، لتجنب الحرج الذى يواجه المشرفين والطلاب فى الرسائل العلمية، حين يتضح مخالفة البحث لقواعد علمية ملزمة وهامة. فى حين أن التقرير الجماعى الذى

يكتب عادة قبل الجلسة -لظروف الوقت- يشير إلى تمكن الطالب وأحياناً تميزه قبل مثوله أمام لجنة الامتحان مما يولد الشعور بشكلية المناقشة وينال من هيبة الموقف وقدسيته.

- فى ظل هذه النظم والقواعد فإن مخرجات الدراسات العليا كما سبق القول لم تعد باحث سوف ينضم إلى معمل أو مختبر أو قسم علمى لتكليفه ببحوث ضمن خطة معدة بإحكام، بل أن كثير من الحاصلين على الدرجات العلمية الآن يعانون من بطالة من نوع خاص تختلف عن البطالة العلمية المعتادة. فهم لا يجدون عمل يتناسب مع درجاتهم الجديدة، ويسكن عدد كبير منهم فى وظائف إدارية أو فى أعمالهم السابقة مكتفيين بالمكانة الاجتماعية التى تضفيها عليهم اللقب العلمى.

٦- محـــددات معرفيـــة:

٦-١٦ نقص الاحتكاك والمواكبة البحثية:

- تتنوع مصادر المعرفة والاحتكاك التى يمكن معها للباحث أن يصير منفتحاً على قضايا معاصرة يتم تناولها بوعى بأبعادها المتكاملة. وأولى هذه المصادر هى التراث العالمى فى علوم التنمية الزراعية والريفية من كتب ودراسات وبرامج ومشروعات للمنظمات الدولية حافلة بالتحديد الواضح للأهداف العامة والفرعية وأساليب ومناهج العمل وطرق المتابعة والتقييم من خلال تحليل مصفوفة الإطار المنطقى للمشروع "LFA".
- ثم هناك التراث المحلى من خلال إنتاج جيد من مباحث العلوم الاجتماعية والإدارية والاتصالية وعلوم التربية وغيرها أصدرتها مؤتمرات ونشرات ومجلات علمية متخصصة وذات شأن.
- لكن الملاحظ ان فريق كبير من باحثينا قد اكتفى بمتابعة المؤتمرات المحلية على أكثر تقدير، أو البحث عن الدراسات السابقة المرتبطة بشكل ضيق بموضوع بحثه دون إجراء دراسات استكشافية ميدانية سابقة قبل تحديد أهدافه وتصميم أسلوب بحثه.
- والتساؤلات المشروعة التالية تنبئ عن حجم الفجوة بين الأداء الراهن للباحثين وبين الاحتكاك والمواكبة البحثية المتوقعة منهم:
  - كم باحث تابع وبصفة منتظمة أو غير منتظمة اصدارات منظمة الأغذية والزراعة FAO عن قضايا التنمية الريفية والإرشاد الزراعى؟ وكم منهم تفاعل معها؟ وأفاد منها؟

- كم باحث تعرف على أساليب وطرق تقييم المنظمات الدولية كالبنك الدولى لبرامج التنمية الزراعية والريفية ذات المكون الإرشادى؟ وأثرت فى مباحثه وإعداده؟
- وكم منهم يتأكد من مراجعة البحوث المرتبطة ببحثه الجديد بكافة الجامعات المصرية ومراكز البحوث ليغطى الجوانب والفجوات البحثية ليضيف إلى المعرفة فى المجال؟
- كم باحث يعد قبيل إجراء بحثه بحثًا مرجعيًا عن الجهود والكتابات المرتبطة على شبكة المعلومات الدولية؟
- وكم منهم يتابع المؤتمرات التى تعقد فى قضايا التعليم والبيئة والسياسات الزراعية وغيرها، وكم منهم قرأ بعناية استراتيجيات ووثائق الوزارات والهيئات والجهات المعنية فى مجالات تخصصه واهتمامه.

٦-١٧ قصور الدراسات النقدية للإنتاج البحثى الإرشادى:

- تعد الدراسات النقدية فى مجالات المعرفة المختلفة بمثابة مرشد ودليل لتوجيه البحث العلمى، وإلقاء الضوء على تطور هذا الإنتاج وتحليل قضاياه الأساسية واستخلاص الدروس المستفادة والإشارة إلى جوانب القوة والضعف فى هذا الإنتاج البحثى.
- وتمتد أهمية ودور الدراسات النقدية ليس فقط لتحليل الإنتاج السابق أو الراهن وإنما لاقتراح ورسم مسار الدراسات المستقبلية، وتوجيه الباحثين إلى الفجوات البحثية والمشكلات الأولى بالتناول والبحث.
- وباستثناء الجهود التى بذلها معهد بحوث الإرشاد الزراعى بإعداده لمستخلصات البحوث الإرشادية وبرغم أنها رصد وتصنيف للبحوث بأكثر منها تحليل لخصائصها أو دراسة نقدية لاتجاهاتها، فإن جهداً آخر لم يبذل فى هذا الصدد على مستوى الإنتاج البحثى الإرشادى كله أو على مستوى مباحثه الرئيسية.
- فلم يسع أحد من الباحثين إلى التعرض لرؤية نقدية لبحوث التبنى فى العمل الإرشادى خلال ربع قرن مثلاً، أو كدراسة وتحليل بحوث القيادة الريفية، أو تحليل الاتجاهات المعاصرة لبحوث الإرشاد الزراعى...الخ.
- وبالقطع فإن الجهد المشكور الذى بذلته الجمعية العلمية مؤخراً لحصر وتصنيف معايير جودة البحوث الإرشادية فى مجالات تحديد الأهداف والمشكلات والدراسات السابقة والتحليل الإحصائى والأخلاق المهنية وكتابة تقرير البحث وغيرها، يقدم أداة جيدة، غير

أن جهداً آخر يجب أن يبذل لتنزيل هذه المعايير على واقع البحث الإرشادى بشكل واسع حتى لا نكرر مأساة غياب "مسطرة ضبط المسافات التى حكاها عبد الرحمن الرافعى فى موسوعته حول الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى".

- إن الدراسات النقدية تستدعى باحثين جادين ذوى همة عالية فى المطالعة والتصنيف ومن ذوى الاحتكاك الواسع بنظريات المعرفة فى العلوم المرتبطة. وهؤلاء يجب أن ينـدبوا لمثل هذه الدراسات لتمهيد الطريق لمثل هذه الأعمال النقدية التى تثرى المجـال وتـدعم تقدمه ونموه.

٦-١٨ مكانة ودور البحث العلمى الإرشادى:

- يفتقد كثير من الزملاء فى تخصصات العلوم الإنسانية والزراعية والعلوم الإرشادية على حد سواء الفهم الذى يليق بمكانة البحوث الإرشادية ويضعونها ظلمًا فـى مكانـة اقـل مستندين إلى عدد من الشواهد الغائبة والمفترضات الموهومة.
- من هذه المفترضات أن البحث الإرشادى هو بحث نظرى لا يحتاج سوى لإطار مرجعى، واستخدام ميكانيكى لتحليلات إحصائية وكتابة تقرير أدبى، ومن ثم لا يـستوجب البحـث عن تسهيلات بحثية أو معاناة حقلية ولا جهد يبذل فى المختبرات والمعامل.
- متناسين أن الإرشاد الزراعى يكتسب مكانته بكونه علمًا تطبيقيًا يستمد ويستوعب ويفعـل نظريات وأسس علوم عديدة فى مجالات التعليم والاتصال والاجتماع والاقتصاد والبيئـة فضلا عن العلوم الزراعية الفنية وأن باحثيه يحتاجون إلى قدرات ابتكارية فى العـرض والتفسير باعتبار تعقد الظواهر الإرشادية وكثرة العوامل الخارجية المؤثرة فيها.
- كما يعتقدون أن مخرجات البحث الإرشادى هو محض آراء ووجهـات نظـر تحكمهـا النظرة الذاتية Subjectivity بأكثر من البعد الموضوعى Objectivity الـذى يتغيـر بتغير المستهدفين والمكان والظرف الزمنى.
- دون أن يدرك هؤلاء أن هذا العلم يكتسب أهميته وأولويتـه مـن قدرتـه علـى مـزج المستويات المختلفة من البيئات الريفية (المنزلية، والمزرعية، والعمرانية، والاجتماعية)، ومن تفاعله مع الموارد المادية والبشرية والقانونية والتنظيمية، وكونه مركـزاً لالتقـاء الأفكار والموارد استكشافاً وتحليلاً ونشرًا.
- كما يرددون أن القابلية للتطبيق Applicability فى مباحث الإرشاد ضعيفة، فلا هنـاك أصناف تزرع ولا آلات تستخدم ولا مواد ترش...الخ، وأنها مجرد ينبغيات يـروج لهـا الباحثون ويوتوبيات يتولون الزعم بها.

- ويغفل القائلين بذلك أن البحث الإرشادى يعنى بدراسة وتحليل ونشر البدائل التكنولوجية وفى الوقت نفسه يعنى بتصميم وضبط وتفعيل النشاطات الإنسانية والبشرية، ومن ثم فهو مرشح لبناء استراتيجيات بحثية وتطبيقية لباقى العلوم الزراعية.
- ولأنه فى هذا البحث والتحليل عن أزمة جودة البحوث الإرشادية، فلا مكان لدفاع أو تبرير وإنما إشارة لمحددات وعوامل أثرت على جودة البحث الإرشادى، يشير فقط هنا إلى نظرة الآخرين للبحث الإرشادى، مؤكداً على أن نفى هذه الاتهامات لا يكون إلا عن طريق مواجهة أزمة البحث العلمى الإرشادى والبحث الجماعى الفورى عن إجراءات الإصلاح.

ثالثًا: محاور الإصلاح وإجراءاته والبرنامج المقترح لتوجيه الطاقة البحثية فى المجال:

(يصبح النقد هو روح الحياة حين لا يكشف لنا فقط عن مواطن الخلل، وإنما يزودنا أيضًا بحكمة وقوة الإصلاح)

٣-١ محاور الإصلاح وإجراءاته:

تمثل المكونات السابقة الإشارة إليها والعناصر الواردة بكل مكون والتى تندرج تحت السمات الأساسية لحصاد الطاقة البحثية الإرشادية، وكذا العوامل المحددة لتوجهات ومسارات الإنتاج البحثى الإرشادى منطلقًا لمحاور الإصلاح وإجراءاته.

ويمكن أن تتحدد هذه المحاور والإجراءات فى مقابلة لعناصر كل مكون وكذا الأدلة وشواهده، كما يمكن أن تنطلق من مقابلة المحددات المهنية والمعرفية والتنظيمية.

وهناك عدد من الملاحظات فيما يتصل بمحاور الإصلاح وإجراءاته جديرة للنظر والاعتبار وأهمها:

- مع التسليم بتباين مسؤوليات الأطراف المختلفة عن الوضع الراهن للإنتاج البحثى الإرشادى بداية من مسؤولية الدولة والجهات العلمية المسؤولة عن تمويل وإدارة البحث العلمى ومسؤولية الهيئات والأقسام العلمية ولجان التحكيم والترقية والباحثين فإن القاسم المشترك هنا هو المسئولية الجماعية لكافة أطراف المجتمع العلمى الإرشادى.
- إن الجمعيات العلمية تمثل نقطة انطلاق فى مواجهة أزمة البحث العلمى، وذلك لتشابك المحددات المهنية والتنظيمية والمعرفية، وكذا لأن محاور الإصلاح وإجراءاته تواجه بتحديات فنية وتنظيمية ومالية يسهل مواجهة عدد كبير منها من خلال التجمعات العلمية التى تضم أطراف المجتمع العلمى فى مجال معين.

- أنه يسهل اقتراح محاور وإجراءات للإصلاح إذا ما توصلنا لتحديد شامل للسمات والمحددات فى ضوء العناصر والأدلة والشواهد الواردة لكل مكون، وعلى سبيل المثال:
  - توفير المخصصات والتسهيلات لضمان مستوى لائق لاحتياجات البحث الإرشادى.
  - تصميم واستخدام نموذج لتقييم الأداء البحثى على مستوى المؤسسات والأقسام.
  - تنسيق الخطط البحثية مع الجهات المعنية والقطاعات الإنتاجية والخدمية.
  - الإعلاء من شأن المناهج الوصفية وربطها بواقع الإنتاج الزراعى والبيئة الريفية.
  - مراجعة ودراسة المسارات التطبيقية دوريًا للتأكد من وصول نسبة من البحوث للتطبيق التجارى.
  - الاهتمام بضمان الجودة للبحث من خلال تطبيق معايير الجودة البحثية.
  - الاهتمام بدراسات الحالة والدراسات الاستكشافية وهكذا إلى نهاية المكونات والعناصر وما تتضمنه من أدلة وشواهد.

  ورغم أن لدى الباحث قائمة طويلة وغنية بإجراءات الإصلاح البحثى مستلهمة من النموذج المقترح إلا أن جهدًا فرديًا مهما بلغ اكتماله لا يمكنه الإحاطة بمحاور الإصلاح وإجراءاته بشكل محكم مثلما يمكن أن يقوم به مجتمع علمى فى إطار أنشطة منظمة.
- ويمكن تصنيف إجراءات الإصلاح البحثى إلى مجموعتين رئيسيتين، أولهما مجموعة إجراءات خارج سيطرة المجتمع العلمى الإرشادى ويقصد به الباحثين وأعضاء اللجان العلمية للتحكيم والنشر والترقية ورؤساء الأقسام العلمية والباحثين. وثانيهما هى مجموعة إجراءات يمكن السيطرة عليها بتعاون المجتمع العلمى فى مجال ما.
- وعلى ذلك واستنادًا للمسؤولية الجماعية للمجتمع العلمى الإرشادى، ولتباين المحددات المهنية والمعرفية والتنظيمية، ولقصور الجهود الفردية عن الإحاطة بمحاور الإصلاح البحثى وإجراءاته فسوف نعرض خلال السطور القادمة للبرنامج المزمع تنفيذه من خلال مركز الخدمات الإرشادية والاستشارية الزراعية بجامعة المنصورة خلال مؤتمره التاسع للإرشاد الزراعى والتنمية الريفية.

٣-٢ البرنامج المقترح لتوجيه الطاقة البحثية فى المجال:

- **هدف البرنامج:**

  أ- دراسة وتحليل السمات العامة للإنتاج البحثى فى الإرشاد الزراعى.

  ب- دراسة وتحليل محددات الإنتاج البحثى فى مجال الإرشاد الزراعى.

جـ- اقتراح محاور وإجراءات الإصلاح البحثى فى المجال.

د- إعداد أدلة موجهة للأقسام العلمية والباحثين لتوجيه وتفعيل الطاقة البحثية.

هـ- تصميم وتنفيذ آلية لتوجيه الطاقة البحثية يمكن تعميمها على باقى المجالات.

و- عقد مؤتمر ختامى لنشر ومناقشة نتائج البرنامج والتعريف بمخرجاته والإفادة منها.

ز- أى أهداف أخرى تحددها مناقشات اللجان التحضيرية وورش العمل ولجان الإعداد.

- **المشاركون فى البرنامج:**

- اللجنة العلمية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية
- مركز الخدمات الإرشادية والاستشارية الزراعية بجامعة المنصورة.
- الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى والجمعية العلمية للاجتماع الريفى.
- أقسام الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى بالجامعات.
- أقسام الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى بمعهد بحوث الإرشاد والتنمية الريفية.
- أقسام الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى بمركز بحوث الصحراء والمركز القومى للبحوث.

- **الآليات والخطوات التنفيذية:**

أ- يتم انطلاق البرنامج بتقديم المقترح الحالى إلى مجلس إدارة مركز الخدمات الإرشادية والاستشارية بكلية الزراعة – جامعة المنصورة لمناقشته وإقراره مبدئيًا مع الموافقة على أن يعقد المؤتمر التاسع للإرشاد الزراعى والتنمية الريفية لمناقشة نتائج البرنامج. كما يتم اختيار مدير للبرنامج له من بين أعضاء مجلس إدارة المركز بفوض فى إجراء الاتصالات بالأقسام العملية المعنية لطلب وتنظيم مشاركتها فى البرنامج واستيفاء نموذج المشاركة الذى يعد لذلك الغرض. (تمت هذه الخطوة)

ب- يتم اختيار لجنة تحضيرية ممثلة من الجهات المشاركة فى البرنامج تتولى الإعداد ومراجعة الأدوات وتحديد موضوعات ورش العمل.

جـ- تقوم أمانة المؤتمر التاسع للإرشاد الزراعى والتنمية الريفية بإعداد المواد العلمية التى تمثل مخرجات البرنامج والمؤتمر.

د- يتم الدعوة إلى المؤتمر التاسع للإرشاد الزراعى والتنمية الريفية الريفية لعرض نتائج البرنامج ومناقشة سبل الإفادة منها وأساليب تعميمها.

- **المخرجات المتوقعة:**

أ- دراسة وافية عن سمات الإنتاج البحثى فى مجال الإرشاد الزراعـــى والاجتمـــاع الريفى فى العشرين عامًا الأخيرة.

ب- دراسات معمقة عن محددات الإنتاج البحثى فى المجال.

جـــ- أدلة توجيهية للأقسام العلمية وللباحثين من أجل توجيه الطاقة البحثية بالمجال.

د- آلية رائدة لتوجيه وتفعيل الطاقة البحثية فى المجال والمجالات الأخرى المتناظرة.

هـــ- مؤتمر علمى موسع لمناقشة ونشر وتعميم النتائج والمخرجات الخاصة بالبرنامج.